

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي



التوزيع: عام

التاريخ: 2 يونيو/حزيران 2023

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.A/2023/5-D

قضايا السياسات

للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

### مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالتحديث بشأن تنفيذ برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2023/5-D.

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri

مساعدة المديرية التنفيذية

إدارة وضع البرامج والسياسات

بريد إلكتروني: [valerie.guarnieri@wfp.org](mailto:valerie.guarnieri@wfp.org)

السيدة C. Ushiyama

مديرة

شعبة منظومة الأمم المتحدة والمشاركة المتعددة الأطراف

بريد إلكتروني: [coco.ushiyama@wfp.org](mailto:coco.ushiyama@wfp.org)

1- تستند هذه المذكرة الإعلامية إلى التحديث المقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية لعام 2022 بشأن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة يهدف هذا الإصلاح إلى "التركيز على البشر أكثر من العملية، وزيادة الذكاء والكفاءة، وبناء مكان عمل يتمتع بالمساواة والتنوع والنزاهة". وتستكمل هذه المذكرة الإعلامية المواد الأخرى المقدمة إلى المجلس والتي تتناول إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستعراض الشامل للسياسات الذي جرى كل أربع سنوات لعام 2020، بما في ذلك تقرير الأداء السنوي للبرنامج لعام 2022 وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025. ويتضمن تقرير الأمين العام لعام 2023 بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 حول الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لمحة مفصلة عن التقدم المحرز على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72. وتقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2023 يعرض مزيداً من التفاصيل بشأن التقدم المحرز في نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية.

2- وتشمل المواضيع التي يغطيها هذا التحديث الدعم المقدم على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والإصلاح الإقليمي، والتقدم المحرز في العمليات المشتركة لتسيير الأعمال في كيانات الأمم المتحدة، والتقدم المحرز في اتفاق تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمشاركة في نظام المنسقين المقيمين.

## تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري

3- يستمر انعدام الأمن الغذائي في الارتفاع في ظل عدم المساواة المتزايد والصراعات الجيوسياسية والتذبذب الاقتصادي والتضخم والأزمات الجديدة والمزمنة. ولتغلب على هذه التحديات ينبغي على البرنامج الاستجابة للطوارئ وبالوقت ذاته معالجة الأسباب الأصلية لانعدام الأمن الغذائي، والعمل في شراكة وثيقة مع الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويبقى تركيز البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على رؤية إصلاح الأمم المتحدة بغية تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

4- وتم دمج مكونات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تموضعها ضمن البرنامج عبر "نهجه الشامل".

5- ويستمر التقدم في تصميم وتنفيذ التحليلات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي توجه عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري. وثمة حالياً 101 من أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة كما يوجد 18 إطاراً إضافياً قيد التطوير. ويتم تصميم وتنفيذ جميع الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج بارتباط وثيق مع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ويتم تطوير الجيل الأخير من الخطط الاستراتيجية القطرية بناء على نظرية تغيير استراتيجية وتشاورية تعكس بشكل وثيق نظرية إطار عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة وأولوياتها الاستراتيجية ودورها. وهذه الأطر في صلب أنشطة الصياغة الاستراتيجية لدى البرنامج، ولا تزال جميع المحافظ الإنمائية ضمن الخطط الاستراتيجية القطرية منبثقة مباشرة من أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.

6- يطور البرنامج خططا استراتيجية قطرية جديدة وسيطلق جيل الخطط الثالث في عام 2024. وثمة هيئة داخلية مشتركة بين الشعب في البرنامج – المعروفة بالفريق العامل المعني بالخطط الاستراتيجية القطرية من الجيل الثاني – وتجتمع هذه الهيئة شهريا لتسيير التنسيق حول الخطط الاستراتيجية القطرية ولتنفيذ مكونات إصلاح الأمم المتحدة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي القطري. وفي المستقبل إشراك مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سييسر تطوير الجيل الثالث من الخطط الاستراتيجية القطرية ومواءمتها مع أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك الاستمرار في الأنهج والشراكات والتحليل والبرمجة المتبعة لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري.

7- والبرنامج جزء من الفريق العامل المعني بالبرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فساهم باستعراض مكتبي لتقييم جودة التحليلات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، الذي تم في الربع الثالث من عام 2022. وبناء على توصيات البرنامج يخطط هذا الفريق لتحليل طرائق وكفاءة العمل بشأن مجموعات دعم الأقران الإقليمية في عام 2023. كما سيساهم

أيضا البرنامج بنشاط فريق العمل من أجل مواصلة البرامج القطرية مع أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة والاشتقاق منها وفي الإرشاد بشأن تشكيل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

8- كما ساهم البرنامج - وهو عضو في المجموعة الاستشارية حول البرامج المشتركة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - في مذكرة إرشادية عن جيل جديد من برامج الأمم المتحدة المشتركة، والتي صدرت في أكتوبر/تشرين الأول 2022. ويهدف هذا التوجيه إلى تسيير البرامج المشتركة ويعكس إرشادات وقرارات الدول الأعضاء والدروس المستفادة والاحتياجات التي حددتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما طور البرنامج صحيفة معلومات تتضمن نصائح عملية وتلخص عناصر جديدة من الإرشادات العالمية وتقدم النصائح للمكاتب القطرية خلال دورة حياة البرامج المشتركة.

9- وعلى المستوى القطري استخدم البرنامج إرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 149 برنامجا مشتركا لدعم تحقيق أهداف إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في عام 2022. ويُذكر البرنامج المشترك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين أمثلة البرامج المشتركة التي عمل البرنامج فيها بشكل وثيق مع أعضاء آخرين من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعمل البرنامج مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، باستخدام تمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وذلك بغية تقديم ثلاث نشرات لصناع السياسات تُحلل البيانات بشأن أثر أزمات الغذاء والطاقة والتمويل في البلاد. وتتناول النشرات الثلاث الفئات الهشة المتأثرة بالأزمة، والأمن الغذائي وسبل العيش، والتحليل على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي ورشة ستقام في عام 2023، سيقام وزراء حكوميون وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء تمويليون آخرون نتائج التحليل ويرسمون الخطة المستقبلية. وعلى صعيد آخر يعمل البرنامج مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة لإنشاء إطار عمل شامل للرصد من أجل التخطيط لأنشطة استباقية في زيمبابوي. ومن خلال هذا المشروع التابع للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، تعزز هيئات الأمم المتحدة المشاركات الثلاث أدوات الرصد، بما في ذلك خريطة الجوع التفاعلية (HungerMap<sup>LIVE</sup>) ورصد الأسواق المنسق، وذلك بغية معالجة فجوات المعلومات الناتجة عن الآثار المحتملة للحرب في أوكرانيا وضغوط عالمية أخرى على الهجرة والنزوح في زيمبابوي.

10- على الصعيد الداخلي، يواصل البرنامج مشاركة أفضل الممارسات ورفع الوعي بشأن الإصلاح من خلال الحلقات الدراسية الشبكية عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المصممة للموظفين المنخرطين في العمليات القطرية. وفي عام 2022 أدرج نواب المدراء التنفيذيين حلقتين دراسيتين شبكيتين: عرضت شعبة الشراكات والدعوة الحلقة الأولى التي بحثت الشراكات الاستراتيجية والدروس المستفادة من الموارد المُجمّعة، وافتتحت إدارة التسيير الحلقة الثانية التي ركزت على مكاسب الكفاءة.

## تنفيذ الاستعراض الإقليمي من أجل زيادة الاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الإقليمي

11- بعد ثلاث سنوات من إطلاق المكون الإقليمي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُنظر إلى كل منصة تعاونية إقليمية على أنها منتدى لجمع هيئات الأمم المتحدة الإقليمية سويا بغية المشاركة في الواجهة والإرشاد الاستراتيجيين. واشترك مكاتب البرنامج الإقليمية بشكل كامل خلال عملية إطلاق المنصات. وكجزء من هذه الجهود البرنامج منخرط بشكل وثيق في التحالفات القائمة على مسائل محددة. وعلاوة على ذلك ينشط خبراء البرنامج الإقليميون في مجموعات دعم الأقران، فيما يعمل موظفون آخرون على معالجة الكفاءات الإقليمية وإدارة المعرفة وحلول البيانات كجزء من خطة عمل الإصلاح الإقليمي. وبينما يرى البرنامج قيمة في تجديد التعاون الإقليمي والإجراءات الهادفة إلى زيادة الاتساق، يعي الحاجة إلى توازن هذا العمل مع مهام عمل المكاتب الإقليمية التي تركز عموما على دعم عمليات البرنامج الإقليمية. ويدرك المكاتب الإقليمية أن التحالفات القائمة على مسائل محددة ومجموعات دعم الأقران هي أساليب مفيدة للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الإقليمية الشريكة الأخرى. ولكن قد يحتاج عنصر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هذا إلى الاستعراض الإضافي والبحث في كيفية دعم العمل على المواضيع الإقليمية ومعالجة طلبات الدعم التي يطلعها المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

12- وكان أثر التحالفات القائمة على مسائل محددة متباينا. ففي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ترسخ التحالف القائم على مسألة التنقل البشري، بمشاركة البرنامج، كمنصة للحوار الإقليمي تيسر نهج متناسق وتعاوني لمواجهة التحديات الناتجة عن تحركات السكان التي تزداد تعقيدا وخطا. ومن هنا في عام 2023 أنطلق البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية رصد مشتركة للحركة المختلطة الإقليمية، حيث جمعت الوكالات البيانات لتوجه فهم أفضل بشأن احتياجات الحماية والأمن الغذائي لدى السكان المتنقلين وأسباب هجرتهم.

وعلى صعيد آخر جمع التحالف الإقليمي الأفريقي القائم على مسألة البيانات الوكالات، بما في ذلك البرنامج، بغية صياغة أوراق مواقف واستراتيجيات.

- 13- وفي عدة أقاليم تم استعراض تحالفات قائمة على مسائل محددة بهدف تيسير استجابة الهيكل الإقليمي الجديد، والذي نتج عنه دمج أو إبطاء تفعيل بعض التحالفات واستعراض أفرقة عاملة مواضيعية شتى. وتم استخدام نتائج الاستعراض للحد من ازدواجية الجهود التي لديها آليات عمل إقليمية. وشارك البرنامج في هذه التقييمات رغبة في تحسين قدرة آليات العمل الإقليمية على الاستجابة لطلبات الدعم المشتركة من المنسقين القائمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومن أجل معالجة الأولويات المحددة في أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.
- 14- يواصل البرنامج المشاركة في مكونات أخرى ضمن منصة التعاون الإقليمي، مثل مجموعات دعم الأقران. ومن خلال هذه المجموعات يقدم البرنامج خبرات مشتركة بين الوكالات لدعم تصميم أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، حتى في البلدان التي ليس للبرنامج وجود فيها. واشترك العديد من مجموعات دعم الأقران في تمارين الدروس المستفادة بغية تحسين عملها، وكسب وعي مشترك بشأن التحديات الشائعة وحلولها، والتي تم مشاركتها مع مجموعات أخرى.
- 15- ساعدت الهيكلية الإقليمية الجديدة في تعزيز بعض الشراكات. مثلا في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي تم جعل وضع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية للتقييم رسميا من خلال منصة التعاون الإقليمية. وهذه الشبكة التطوعية المشتركة بين الوكالات والقائمة على الأعضاء يشترك البرنامج في رئاستها مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

### النهوض بتسيير الأعمال المشتركة لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية

- 16- يواصل البرنامج العمل على تحقيق أهداف الكفاءة التشغيلية للأعمال على النحو الذي حدده الأمين العام وعززه الاستعراض الشامل للسياسات الذي جرى مرة كل أربع سنوات لعام 2020. ولدى البرنامج آليات قائمة لقياس مكاسب الكفاءة، ويتبع تعاريف ونهج عمل مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي من أجل قياس الكفاءة المرتبطة بخفض تكاليف مهمة معينة قابلة للقياس.
- 17- حقق البرنامج حاليا الهدف المتعلق باستراتيجيات تيسير الأعمال، فلدى جميع مكاتب البرنامج القطرية الـ 98 استراتيجيات قائمة. ويستمر البرنامج في دعم المكاتب القطرية بغية تنفيذ استراتيجياتها من خلال توحيد وتوسيع نطاق الخدمات الموصى بها بغية تخفيض التكاليف وتحسين الجودة.
- 18- يعمل البرنامج من أجل تحقيق الهدف الموضوع للمباني المشتركة. وعلى الصعيد العالمي يقع 232 من أصل 474 مكتبا للبرنامج (أي نسبة 48.95 بالمئة) ضمن مبان مشتركة مع هيئات أمم متحدة أخرى. ويتبع البرنامج مبادرات مكتب التنسيق الإنمائي بشأن تنقيح هدف المباني المشتركة، ويسعى لإيلاء الأولوية لتنفيذ مشروع المباني المشتركة الذي سيحسن قياس كفاءة التكاليف والوقت.
- 19- واصل البرنامج انخراطه في العمل الميداني وأنشطة تنمية القدرات بناء على الخطة المشتركة بين الوكالات لنشر المكاتب الخلفية المشتركة، ودعم المكاتب القطرية في الأردن وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي. مثلا في جمهورية تنزانيا المتحدة نُظمت بعثة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البلد بغية التحقق من تحليل تكاليف وفوائد المكاتب الخلفية المشتركة. وعلى نحو مماثل دعم البرنامج في كينيا المكتب القطري في تحضير مقترح استضافة مكتب خلقي مشترك للخدمات اللوجستية. كما يشارك البرنامج بالنقاشات المشتركة بين الوكالات لتحسين نشر تلك الخدمات.
- 20- اكتسبت الخدمات المشتركة على المستوى العالمي مكانة بارزة بسبب عوامل كجائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، وطرائق جديدة للعمل والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، التي تقوم بتحويل أسلوب عمل الأمم المتحدة من ناحية المهام الإدارية. ويشترك البرنامج مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برئاسة فريق العمل المشترك بين الوكالات للخدمات المشتركة العالمية، ويقود هذه المبادرة. وتم تحديد اثنين وأربعين خدمة قابلة لتوسيع النطاق، وتسع خدمات داخلية للبرنامج لديها قابلية عالية لتوسيع النطاق على المستوى المشترك بين الوكالات، ومن بينها تم تحديد أولوية توسيع اثنتين، هما مركز الحجز التابع للأمم المتحدة وأسطول الأمم المتحدة.
- 21- من خلال الاستفادة من الخدمات العالمية المشتركة يستخدم البرنامج خدمات دوائر كشوف المرتبات العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للموظفين الوطنيين العاملين بعقود محددة المدة، ويتلقى الدعم الأمني العالمي من إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

كما يستفيد البرنامج من خدمة المزايدات العامة المركزية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التخلص من المعدات المستخدمة والمتقادمة.

22- إن مركز الحجز التابع للأمم المتحدة الذي طوره البرنامج ويديره، هو أكبر خدمة عالمية مشتركة بإدارة المنظمة ومثال لتقديم الخدمات الرقمية المبتكرة من خلال الشراكات التي تعكس روح إصلاح الأمم المتحدة. وهذه المنصة العالمية المشتركة بين الوكالات تربط بين عرض وطلب الخدمات الإنسانية في الميدان، مما يسهل على الموظفين الإنسانيين حجز الخدمات الميدانية ويُمكن مقدمي الخدمة من إدارة تلك الخدمات بكفاءة أكبر. والمركز متواجد حاليا في أكثر من 1 500 نقطة خدمة ميدانية في 111 بلدا ومع 17 شريكا من هيئات الأمم المتحدة، وخدم حتى الآن 2.4 مليون عميل في نطاق العمل الإنساني. وتتضمن خدمات حجوزات المركز: حجز الإقامة، وتنقل الركاب الجوي والأرضي، والتشارك في استخدام السيارات، وإدارة المرافق، ودعم صحة الموظفين، والاستشارات الطبية. والخدمات الرقمية توفر الوقت من خلال أتمتة الآليات والمال من خلال زيادة استخدام المراكب وتقاسم الأسطول، وتحسين معدلات إشغال أماكن الإقامة. كما لديها فوائد بيئية من ناحية تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستخدام الورق.

23- اختارت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مركز الحجز التابع للأمم المتحدة كخدمة مشتركة ذات أولوية ينبغي توسيع نطاق عملها من أجل تحقيق أقصى المكاسب من ناحية الكفاءة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وفي عام 2022، سجل مركز الحجز 9.9 مليون دولار أمريكي من ناحية مكاسب الكفاءة المقدر.

24- تعمل خدمة التنقل التابعة للأمم المتحدة (التي تتضمن خدمات نقل ركاب ومشاركة سيارات البرنامج) في 98 بلدا، وتُشرك 6 000 مركبة تابعة للأمم المتحدة و4 800 سائق في الأمم المتحدة. ولبت هذه الخدمة حتى الآن 2 مليون راكب.

25- بعيد إطلاقه رسميا في أكتوبر/تشرين الأول 2022، حقق أسطول الأمم المتحدة تقدما بارزا، وهو عبارة عن خدمة عالمية مشتركة للمركبات الخفيفة. فوُقت سبعة كيانات من الأمم المتحدة اتفاقيات خدمة مع الأسطول: صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. ومنظمة الأغذية والزراعة. وتنتشر عملية تأجير المركبات بسرعة غير متوقعة، وتم تنقيح توقع عام 2023 من 250 مركبة مستأجرة إلى 400 مركبة حتى آخر السنة. وحاليا لدى أسطول الأمم المتحدة 36 مركبة مؤجرة و75 طالبا مثبتا و173 طالبا متوقعا. وتركز الخدمة على رضى العميل لضمان تلبية احتياجات الشركاء. ومع استمرار التحديات غير المتوقعة التي تواجهها سلاسل الإمداد العالمية، تصبح قدرة أسطول الأمم المتحدة على تلبية احتياجات مركبات كيانات الأمم المتحدة دليلا للقيمة المضافة التي تقدمها لمجتمع الأمم المتحدة.

### العمل مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة

26- يقر البرنامج بقيمة تجديد نظام المنسقين المقيمين والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. مثلا يرى البرنامج أن التأخر الذي تحقق مبكرا أثناء صياغة البرامج المشتركة يزيد نجاح المقترحات المقدمة للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. على وجه التحديد في عام 2022 خصص الصندوق 7.8 مليون دولار أمريكي من أجل البرنامج والشركاء العاملين سويا ضمن البرامج المشتركة، وهذا أعلى مبلغ حصل عليه البرنامج في تاريخ الصندوق. وبحالات أخرى انخرط البرنامج الوثيق والمبكر في آليات التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ساهم في إثبات قيمة حفاظ "إنقاذ الأرواح" و"تغيير الحياة" التابعة له. وكان هذا التعاون الوثيق جليا في كينيا حيث دعا المنسق المقيم البرنامج للعمل ككاتب رئيس الفريق البرامجي وإلى المساهمة في قيادة احدى الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. فضلا عن ذلك حسن البرنامج كفاءة عدة مجالات بما في ذلك الإدارة واللوجستيات وإدارة المرافق والمشتريات. وبعد ذلك دعا المنسقون المقيمون ممثلين عن البرنامج للعمل كرؤساء مشاركين لأفرقة الإدارة التشغيلية، وذلك في عمليات عديدة مثل في السنغال وميانمار.

27- حاليا يعمل لدى البرنامج 11 موظفا كمنسق مقيم، وهذا أعلى رقم حتى تاريخه، حيث يشكلون نسبة 9.1 بالمئة من إجمالي الممثلين المقيمين. ونجح 23 موظفا إضافيا في تقييم المنسقين المقيمين، وتم إدراجهم ضمن مجع المنسقين المقيمين. ويمثل البرنامج ثالث أعلى مصدر للمنسقين المقيمين ضمن المنظومة، وذلك بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتعيين الخارجي.

- 28- في عام 2023، قدم البرنامج 2.44 مليون دولار أمريكي لتمويل الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة لتنفيذ نظام المنسقين المقيمين. ويساهم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الصندوق الاستئماني بمبلغ إجمالي قدره 77.5 مليون دولار أمريكي سنوياً. ووفقاً لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُطبق رسم تنسيق بنسبة 1 في المائة على مساهمات الجهات المانحة للأنشطة المتصلة بالتنمية، مما يقلل المبلغ الإجمالي المتاح للأنشطة البرنامجية. وفي عام 2022، قام البرنامج بتحويل 258 577 دولار أمريكي من رسم التنسيق البالغ 1 في المائة إلى الصندوق الاستئماني للأغراض الخاصة، وهي زيادة 104 617 دولار أمريكي عن المبلغ الذي تم تنسيقه في عام 2021.
- 29- لا يزال نظام المنسقين المقيمين، وهو مكون أساسي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تموضعها، يواجه عجزاً في التمويل كما جاء في تقرير الأمين العام لعام 2023 بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وفي تقرير رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2023 بشأن مكتب التنسيق الإنمائي.

### اتفاق التمويل

- 30- يبين ملحق هذه المذكرة الإعلامية التقدم المحرز في مؤشرات اتفاق تمويل المنظومة الإنمائية<sup>1</sup>. ويحقق البرنامج تقدماً طيباً في الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالاتفاق. بشكل عام أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدماً في 88 بالمئة من الأهداف التمويلية للاتفاق، بينما حققت الدول الأعضاء 48 بالمئة من التزاماتها. ويساهم تمويل أفضل قابل للتنبؤ به ومرن أكثر في تحقيق قدر أكبر من التماسك في عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي تحقيق الأهداف الاستراتيجية لأطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.

### الاستنتاج

- 31- سيكون عام 2023 سنة محورية بالنسبة للجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونه يقع في وسط خطة عام 2030. وحالياً فقط 12 بالمئة من أهداف التنمية المستدامة الـ140 تضي في المسار السليم. وتزداد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. وسيقعد الأمين العام في شهر يوليو/تموز قمة للنظم الغذائية "لحظة تقييم" تستضيفها حكومة إيطاليا بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج ومركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع. وستكون فرصة هامة بالنسبة للدول الأعضاء والشركاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها لاستعراض الدروس المستفادة وتعميق الشراكات. وفي وقت لاحق ستشكل قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول لحظة أساسية أخرى تتيح للمنظومة المتعددة الأطراف البحث حول التحديات المرتبطة بتراجع التقدم المحرز تجاه أهداف التنمية المستدامة وللتحاور حول كيفية استعادة الزخم، بما في ذلك بالنسبة للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.
- 32- يتابع البرنامج عن كثب النقاشات حول تقرير "خطتنا المشتركة"، كما شارك في صياغة العديد من موجزات سياسات الأمين العام، بما في ذلك حول المنصة العالمية للطوارئ، والحماية الاجتماعية من خلال المعجل العالمي، والاتفاق الرقمي العالمي، والأمم المتحدة 2.0، وخطة جديدة للسلام وإصلاح الهيكلية المالية الدولية. كما يلعب البرنامج دوراً قيادياً في متابعة قمة نظم الأغذية، وذلك إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهم. وستكون "القمة من أجل المستقبل" في عام 2024 مناسبة هامة إضافية للتطرق لـ"خطتنا المشتركة"، حيث البرنامج منخرط في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يبحث في مكونات الخطة المرتبطة بالتنمية المستدامة. وجهود البرنامج المجتمعة لتعميم إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية بالإضافة لعملها في "لحظة تقييم" قمة النظم الغذائية و"قمة أهداف التنمية المستدامة" و"خطتنا المشتركة" كلها ستساعد في صياغة الطريقة التي ستحقق فيها خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> بعض المؤشرات مهمة بالنسبة للدول الأعضاء ولكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولكن ليس للبرنامج. وللمزيد من المعلومات حول اتفاق التمويل، انظر: تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، 2019: اتفاق التمويل: تقرير الأمين العام (A/74/73/Add.1-E/2019/14/Add.1).

## الملحق

التزامات الدول الأعضاء								
الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
<b>مواعمة التمويل مع المتطلبات الخاصة بالكيان</b>								
1- زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتعلقة بالتنمية	خط الأساس (2017): 19.4 في المائة الهدف (2023): 30 في المائة	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2018 = 6 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2019 = 5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2020 = 10 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2021 = 11 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2022 = 6 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	التمويل الأساسي للبرنامج كنسبة من إجمالي الإيرادات: 2022 = 5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).
	الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقدره)	خط الأساس (2017): 27 في المائة الهدف (2023): 30 في المائة	لا يتلقى البرنامج أي اشتراكات مقدرة.	لا يتلقى البرنامج أي اشتراكات مقدرة.				
2- مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية التي تقدم من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات والصناديق المجمعّة و المواضيع المتعلقة بالتنمية	نسبة الموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي توجه من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات	خط الأساس (2017): 5 في المائة الهدف (2023): 10 في المائة	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2018 = 3.5 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2019 = 3.2 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2020 = 5.6 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2021 = 2.9 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2022 = 4.2 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	حصة الموارد غير الأساسية للبرنامج الموجهة من خلال الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات: 2022 = 3 في المائة (تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).

## التزامات الدول الأعضاء

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
						البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).	في المجالين الإنساني والإنمائي).	للبرنامج الموجبة من خلال الصناديق المجمعمة المشتركة بين الوكالات: 2023 = 1.7 في المائة (في تاريخ 1 مايو/أيار 2023) تشمل البيانات جميع موارد تمويل البرنامج في المجالين الإنساني والإنمائي).
	نسبة الموارد غير الأساسية للأنشطة المتعلقة بالتنمية التي توخَّه من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	خط الأساس (2017): 3 في المائة الهدف (2023): 6 في المائة	لا توجد لدى البرنامج أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى البرنامج أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى البرنامج أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى البرنامج أدوات للتمويل المواضيعي.	لا توجد لدى البرنامج أدوات للتمويل المواضيعي.	لا ينطبق. لا يبلغ البرنامج عن النسبة المئوية من المواد غير الأساسية لأنشطة مرتبطة بالتنمية تأتي من خلال صناديق مواضيعية تابعة لوكالة واحدة.
<b>توفير الاستقرار</b>								
3- توسيع مصادر دعم التمويل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية	عدد كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أبلغت عن زيادة سنوية في عدد المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية	خط الأساس (2017): 66 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2018: 36 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2019 - 40 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2020 - 32 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2021 - 34 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2022 - 26 في المائة	عدد الشركاء الحكوميين الذين يساهمون في الموارد الأساسية: 2022: 31 في المائة 2023=33 بالمئة (في تاريخ 24 أبريل/نيسان 2023)
	عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصناديق المجمعمة المشتركة	خط الأساس (2017): 59 و 27 في المائة	لا يدير البرنامج أي أموال مجمعمة ولا توجد لديه أدوات للتمويل المواضيعي.					



التزامات الدول الأعضاء								
الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
	بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	الهدف (2023): 100 و 50 في المائة						
4- توفير تمويل يمكن التنبؤ به للاحتياجات المحددة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على النحو المبين في خططها الاستراتيجية واحتياجات تمويل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على المستوى القطري	فجوات التمويل في أطر تمويل الخطط الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	خط الأساس (2018): يؤكد لاحقا الهدف (2021): يؤكد لاحقا	تلقى البرنامج في عام 2018 مبلغا قدره 7.3 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 10.5 مليار أو نسبة 70 في المائة	تلقى البرنامج في عام 2019 مبلغا قدره 8.1 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 12.6 مليار أو نسبة 64 في المائة	بحلول مايو/أيار 2020 تلقى البرنامج مبلغا قدره 4 مليارات دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 10.6 مليار أو نسبة 38 في المائة	بحلول يونيو/حزيران 2021 تلقى البرنامج في مبلغا قدره 3.3 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 14.1 مليار أو نسبة 23 في المائة	بحلول مايو/أيار 2022 تلقى البرنامج مبلغا قدره 3.3 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 17.1 مليار أو نسبة 21 في المائة	تلقى البرنامج في عام 2022 حتى تاريخه مبلغا قدره 14.2 مليار دولار أمريكي مقابل مجموع احتياجات قدره 21.4 مليار أو نسبة 66 في المائة في تاريخ 24 أبريل/نيسان 2023 كان قد تلقى البرنامج مبلغا قدره 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقابل مجموع احتياجات قدره 23.6 مليار دولار أمريكي أي نسبة 11 بالمائة.
نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تشير إلى أن 50 في المائة على الأقل من مساهماتها تشكل جانباً من التزامات متعددة السنوات	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 17 في المائة أو 48 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة	خط الأساس (2017): 25/12 أو 48 في المائة الهدف (2023): 100 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 14 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 17 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 23 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 24 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 17 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 10 في المائة
			نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 76.8 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 74.9 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 62 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 67 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 54 في المائة	نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 75 في المائة
								في تاريخ 24 أبريل/ نيسان 2023 كانت نسبة إيرادات البرنامج المتعددة السنوات: 21 في المائة.

التزامات الدول الأعضاء								
الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
								في تاريخ 24 أبريل/ نيسان 2023 كانت نسبة إيرادات البرنامج التي تزيد مدتها على سنة واحدة: 61 في المائة.
تيسير الاتساق والكفاءة								
7- الامتثال التام لمعدلات استرداد التكاليف على النحو الذي أقرته الأجهزة الرئاسية المعنية	متوسط عدد الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف الممنوحة لكل كيان في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السنة	خط الأساس (2017): يؤكد لاحقاً الهدف (2019) وما بعده: 0	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2018: 28 بقيمة إجمالية قدرها 1.03 مليون دولار أمريكي.	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2019: 20 بقيمة إجمالية قدرها 0.9 مليون دولار أمريكي	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2020: 2 بقيمة إجمالية قدرها 0.6 مليون دولار أمريكي	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2020: 12 بقيمة إجمالية قدرها 1.8 مليون دولار أمريكي.	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2021: 4 بقيمة إجمالية قدرها 0.9 مليون دولار أمريكي	عدد إعفاءات تكاليف الدعم غير المباشرة الممنوحة من البرنامج في عام 2022: 5 بقيمة إجمالية قدرها 1.1 مليون دولار أمريكي

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023	
<b>تسريع النتائج على أرض الواقع</b>									
2- زيادة التعاون بشأن منتجات التقييم المشتركة والمستقلة على نطاق المنظومة لتحسين دعم الأمم المتحدة على أرض الواقع.	نسبة مكاتب التقييم التابعة لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمشاركة في تقييمات مشتركة أو مستقلة على نطاق المنظومة.	خط الأساس (2018): 29 في المائة (تقييمات مشتركة)، 20 في المائة (تقييمات مستقلة) على نطاق المنظومة (الهدف (2021): 75 في المائة (تقييمات مشتركة)، 50 في المائة (تقييمات مستقلة) على نطاق المنظومة).	في عام 2018، أكمل البرنامج خمسة تقييمات مشتركة وكانت هناك خمسة تقييمات أخرى جارية. كما يشارك البرنامج في تقييم إنساني واحد مشترك بين الوكالات للاستجابة لظاهرة النيبو في إثيوبيا.	شارك البرنامج على المستوى اللامركزي في تسعة تقييمات مشتركة في عام 2019 باستكمال ثلاثة منها في نهاية العام (كولومبيا، وإسواتيني، والهند). فضلا عن ذلك، شارك مكتب التقييم في البرنامج مشاركة نشطة في التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لحالة الجفاف في إثيوبيا الذي تم الانتهاء منه في عام 2019، وفي التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة لإعصار إيداي في موزامبيق والتقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات. وأخيرا، بدأ التحضير لتقييم مشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في أواخر عام 2019 واستمر في عام 2020.	حتى يونيو/حزيران 2020، كان البرنامج قد شارك في ستة تقييمات لامركزية مشتركة في عام 2020. وبدأت جميعها في عام 2019 واکتملت ثلاثة منها (بنن وملاوي وموزامبيق). وجرى التخطيط لبدء تقييمات مشتركة إضافية في عام 2020، ولكن يمكن أن تكون قد تأخرت بسبب الجائحة. وشارك البرنامج أيضا في اثنين من التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، أحدهما في موزامبيق والآخر معي بالمساواة بين الجنسين، بدأ في عام 2019. وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة على نطاق المنظومة، كان التقييم المشترك للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في مرحلته التحضيرية. وشارك البرنامج أيضا في تقييم قابلية تقييم مشترك بين الوكالات بقيادة منظمة الصحة العالمية لخطة العمل العالمية من أجل الحياة الصحية والرفاه، والذي كان في مرحلة جمع البيانات. وأخيرا، شارك البرنامج في إعداد تقييم صندوق استئماني متعدد الشركاء لاستجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19.	في عام 2020، بدأ مكتب التقييم، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها. وقد قدم تقرير التقييم إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمات الثلاث في أواخر عام 2021. كما قدم مكتب التقييم أدلة ومدخلات استراتيجية للعديد من "الدروس المستفادة من التقييم" التي نسقها تحالف التقييم العالمي لكوفيد-19 الذي تقوده مجموعة المساعدة الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكان يعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تقرير تجمياعي عاجل لتقييمات آثار كوفيد-19 على الأمن الغذائي.	واصل البرنامج العمل على التقييمات المشتركة مع الحكومات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة. في عام 2021 أنجز تقييم مركزي واحد وتقييمين مشتركين لا مركزيين. عُرض تقييم مشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها ونوقش في منتديات مختلفة، بما في ذلك في الاجتماع نصف السنوي للمجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى التابعة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والاجتماع غير الرسمي الخامس للهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ودورات الخريف للهيئات الرئاسية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج. كما شارك البرنامج في الفريق المرجعي المعني بالتقييم على نطاق المنظومة للاستجابة لجائحة كوفيد-19. واشتركت شعب المقر، بخلاف مكتب التقييم، في	في عام 2022 ساهم البرنامج في تصميم وإدارة تمرينين تقييميين مشتركين عالميين استراتيجيين: التقييم المشترك بشأن عمل الحماية الاجتماعية لدى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقييم الاستراتيجي المشترك حول التنمية الجماعية الدولية واستجابة الدعم الإنساني لجائحة كوفيد-19. ويجب إنهاء التقييمين في النصف الثاني من عام 2023.	يدعم البرنامج التحالف العالمي لتجميع الأدلة التقييمية لأهداف التنمية المستدامة. البرنامج جزء من الفريق الإداري لشراكة التجميع ويلتزم في دعم تجميع موضوعي "البشر" و"الكوكب" المخطط حاليا لهما في عامي 2023 و2024. وقد بدأت الشراكة التجميعية في عام 2022 وسيتم عرض النتائج في أول قمة لأهداف التنمية المستدامة في عام 2023. ووفقا لالتزاماته تجاه التقييمات على نطاق المنظومة، في عام 2022 قدم البرنامج مدخلات في عمليتين عالميتين على نطاق المنظومة: قابلية تقييم الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
					<p>المحرز في تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، استكمالاً للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات التي نُفذت في عام 2020.</p>	<p>تقييم الدروس المبكرة من الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للاستجابة لكوفيد-19 وإمكانية تقييمه.</p> <p>وعلى المستوى اللامركزي، واصل البرنامج الانخراط في أنواع مختلفة من التقييمات المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الحكوميين.</p> <p>وكانت سبعة تقييمات لامركزية مشتركة جارية أو قيد الإعداد في نهاية أبريل/نيسان 2021.</p> <p>وشارك البرنامج بنشاط في التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات.</p> <p>وتم الانتهاء من استعراض التقدم المحرز في تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، استكمالاً للتقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات التي نُفذت في عام 2020، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك تقييمان من التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات في</p>	<p>توليد الأدلة من خلال التقييمات اللامركزية. وفي عام 2021، انتهى من إجراء تقييم البرنامج المشترك للتعبيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الذي طلبه بصورة مشتركة مكتب الشؤون الجنسانية في البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</p> <p>وأكمل المكتب القطري للجمهورية الدومينيكية، بالتعاون مع حكومة الجمهورية الدومينيكية، تقييماً مشتركاً لنشاط "التقدم مع التضامن" والخدمة الصحية الوطنية، بدعم من البرنامج، للوقاية من سوء التغذية وفقر الدم لدى الفئات السكانية الضعيفة من الناحية التغذوية في الجمهورية الدومينيكية بين عامي 2014 و 2020.</p> <p>وواصل البرنامج الاستثمار بشكل كبير في التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات من خلال المساهمات</p>	<p>الخاص بجائحة كوفيد-19، والتقييم اللاحق بشأن الاستجابة للأثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتقييم للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.</p> <p>دعم البرنامج تقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على المستوى القطري، بما في ذلك بالنسبة لمالawi، وليسوتو، والجمهورية الدومينيكية، وكولومبيا.</p> <p>والبرنامج عضو نشط في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم الذي يعمل على أطر عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة.</p> <p>وفي عام 2022 تم استكمال التقييمات المشتركة التالية: تقييمين إنسانيين مشتركين بين الوكالات (تقييم عن الأزمة في اليمن وآخر عن الاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19)، وتقييم مشترك مركزي (عن عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال التمويل الفعال والمستدام) وسبعة تقييمات لامركزية (عن مدغشقر، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، وبيبادوس، ومالawi، وليسوتو، وبنين)</p>

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	بيانات البرنامج لعام 2019	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	المؤشرات المحددة بالكيان	الالتزام
	<p>المالية ومشاركة مكتب التقييم في أفرقة إدارة هذه التقييمات.</p> <p>في عام 2021، استُهل تقييمان إنسانيان مشتركان بين الوكالات: أحدهما يغطي الوضع في اليمن خلال الفترة من إعلان استجابة المستوى 3 في عام 2015 حتى عام 2021، ونشر التقرير النهائي في الفصل الأول من عام 2022؛ والآخر يتعلق بالاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19، وكان قد أُطلق في النصف الثاني من عام 2021 ولكنه تم تنفيذه بشكل أساسي في عام 2022.</p> <p>عمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للإشراف على إعداد موجز أدلة بشأن جائحة كوفيد-19 والأمن الغذائي، والذي تم إنجازه في أبريل/نيسان 2021.</p> <p>وكان للبرنامج أيضا عضوا في فريق الإدارة الذي دعم مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم</p>	<p>مرحلة الإعداد (بشأن اليمن والاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19).</p>						

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	بيانات البرنامج لعام 2019	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	المؤشرات المحددة بالكيان	الالتزام
	<p>المتحدة المشتركة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أشرف على تقييم مستقل لعمل ذلك البرنامج المشترك بشأن التمويل الفعال والمستدام للاستجابة للإيدز، وقد اكتمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وفي مارس/آذار 2022، انضم البرنامج إلى فريق إدارة التقييم المشترك الذي يجريه البرنامج المشترك بشأن الحماية الاجتماعية. وعلى المستوى اللامركزي، بدأت 10 تقييمات في عام 2021 بالشراكة مع الحكومات (كولومبيا وإسواتيني وبنين)، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى (منظمة العمل الدولية، اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) والجهات المانحة (وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون).</p>							

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
							وكان يجب الانتهاء من جميع هذه التقييمات في عام 2022 أو أوائل عام 2023.	
<b>تحسين الشفافية والمساءلة</b>								
6- تعزيز وضوح الخطط الاستراتيجية الخاصة بالكيانات والأطر المتكاملة للنتائج والموارد وتقاريرها السنوية عن النتائج مقابل النفقات	نسبة كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي أجرت أجهزتها الرئاسية المعنية حوارات منظمة في العام الماضي حول كيفية تمويل نتائج التنمية المتفق عليها في دورة الخطة الاستراتيجية الجديدة	خط الأساس (2017): 62 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يوافق المجلس التنفيذي للبرنامج على الخطط الاستراتيجية وأطر النتائج المؤسسية للبرنامج. وتتضمن المناقشات حول هذه الوثائق، من جملة أمور أخرى، حوارات مع المجلس حول تمويل نتائج البرنامج الإنمائية.	يعتبر تمويل النتائج الإنمائية مسألة محورية بالنسبة للخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية في البرنامج. وقد ناقش البرنامج في عام 2019 المسألة مع أعضاء المجلس خلال دورة المجلس السنوية لعام 2019 والمشاورات غير الرسمية بشأن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف واستراتيجية الشراكات والمشاركة للكيانات غير الحكومية (استراتيجية الشراكات الخاصة المحدثة) واستراتيجية البرنامج للمشتريات الغذائية المحلية.	يوصل البرنامج تحسين قدرته على الإبلاغ عن النتائج والطريقة التي يستخدم بها الموارد لتحقيق تلك النتائج. وتعتبر هذه المسألة أساسية للعمل الجاري بشأن الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025.			
7- تعزيز الشفافية والإبلاغ في الكيان والمنظومة، وربط الموارد بنتائج أهداف التنمية المستدامة	نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم بيانات مالية بشكل فردي إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق	خط الأساس (2017): 69 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نعم. يقدم البرنامج بياناته المالية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.	تم الإنجاز. لا تغيير على خط الأساس. (قُدّم التقرير الأول في 2008).				
	نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تنشر البيانات وفقا لأعلى معايير الشفافية الدولية	خط الأساس (2017): 36 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نعم. ينشر البرنامج بياناته.	تم الإنجاز. لا تغيير على خط الأساس. (قُدّم التقرير الأول للمبادرة الدولية لشفافية المعونة في يونيو/حزيران 2014).				

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
	نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الأنشطة الجارية على المستوى القطري التي تقدم تقارير عن النفقات المصنفة حسب البلد لمقارنتها بخطط الأساس لدى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق	خط الأساس (2017): 46 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	خط الأساس (2017): 20 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نعم. يقدم البرنامج بيانات عن الإنفاق مصنفة تفصيليا.	تم الإنجاز. لا تغيير على خط الأساس. (قُدّم التقرير الأول في عام 2008)	تم الإنجاز. لا تغيير على خط الأساس. (قُدّم التقرير الأول في 17 مايو/أيار 2019).		
	نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تقدم تقارير عن النفقات المصنفة حسب أهداف التنمية المستدامة	خط الأساس (2017): 20 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	خط الأساس (2018): 21 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نعم. يقدم البرنامج تقارير عن ذلك حسب أهداف التنمية المستدامة.	تم الإنجاز. لا تغيير على خط الأساس. (قُدّم التقرير الأول في 17 مايو/أيار 2019).			
9- زيادة إمكانية الوصول إلى التقييمات المؤسسية وتقارير المراجعة الداخلية ضمن الأحكام والسياسات المتعلقة بالإفصاح التي تحددها الأجهزة الرئاسية وقت إصدار التقرير	نسبة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المخولة وفقا لأحكامها وسياساتها المتعلقة بالإفصاح نتيج تقييماتها المؤسسية على الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة	خط الأساس (2018): 21 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نُشر تقارير التقييم المركزية واللامركزية للبرنامج بنسبة 100 في المائة على المواقع الشبكية للبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، تحمّل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على الموقع الشبكي لكل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي	وفقا للالتزامات سياسة التقييم في البرنامج، تُنشر جميع تقارير التقييم المركزية واللامركزية على الموقع الشبكي للبرنامج لدى الموافقة النهائية على تقارير التقييم ذات الصلة. كما تحمّل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على الموقع الشبكي لكل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي	وفقا للالتزامات سياسة التقييم في البرنامج، تُنشر جميع تقارير التقييم المركزية واللامركزية على الموقع الشبكي للبرنامج لدى الموافقة النهائية على تقارير التقييم ذات الصلة. كما تحمّل تلك التي تفي بمتطلبات الجودة أو تتجاوزها على الموقع الشبكي لكل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني، مما يضمن نشر نتائج التقييم على نطاق واسع في مجتمعات العمل الإنساني والإنمائي			



## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
	المعنى بالتقييم		على المستوى العالمي.					
	نسبة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة تمشيا مع الأحكام والسياسات المتعلقة بالإفصاح التي تحددها الأجهزة الرئاسية المعنية، والمتاحة على منصة مخصصة/موقع شبكي مخصص لممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة يمكن البحث فيها/فيه، ريثما تتوافر الموارد.	خط الأساس لعام 2018: 0 الهدف لعام 2019: 100 في المائة	تتاح تقارير البرنامج عن المراجعة الداخلية للحسابات خارجيا منذ عام 2013 على الموقع الشبكي التالي: <a href="https://www.wfp.org/audit-inspection-reports">https://www.wfp.org/audit-inspection-reports</a>	تتاح تقارير البرنامج عن المراجعة الداخلية للحسابات خارجيا منذ عام 2013 على الموقع الشبكي التالي: <a href="https://www.wfp.org/audit-inspection-reports">https://www.wfp.org/audit-inspection-reports</a>	تتاح تقارير البرنامج عن المراجعة الداخلية للحسابات خارجيا منذ عام 2013 على الموقع الشبكي التالي: <a href="https://www.wfp.org/audit-inspection-reports">https://www.wfp.org/audit-inspection-reports</a>	يجري تنقيح الموقع الشبكي لتقارير مراجعة الحسابات في البرنامج متاح الآن مع مزيد من وظائف البحث وتعزيز الوصول. ولم يحدث أي تحرك بشأن منصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة.	الموقع الشبكي لتقارير مراجعة الحسابات في البرنامج متاح الآن مع مزيد من وظائف البحث وتعزيز الوصول. ولم يحدث أي تحرك بشأن منصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة.	منذ عام 2022 الموقع الشبكي لتقارير مراجعة الحسابات في البرنامج متاح مع مزيد من وظائف البحث. ليس لدى منصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة أي تمويل أو ميزانية، فكل أنشطته ممولة أو جارية على أساس تطوعي. لم يتوفر أي تمويل لتطوير منصة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في الأمم المتحدة منذ إبرام الاتفاق العالمي بين الدول الأعضاء. في ظل غياب التمويل ومع إدراك الحاجة للمنصة بادر مكتب المفتشة العامة بتقديم بعض من تمويله لإنشاء منصة تجريبية بمثابة أساس للنقاش مع الممولين المحتملين ولمزيد من التطوير لجعل المنصة مستدامة. وموعد اختبار المنصة التجريبية في النصف الثاني من عام 2023.
10- زيادة وضوح النتائج من المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمع والمواضيعية، والمساهمات القطرية	إشارة خاصة إلى المساهمين في الموارد الأساسية الطوعية، والصناديق المجمع	خط الأساس (2018): لا ينطبق الهدف (2020): نعم	يسلّط الضوء على هذه المساهمات في تقرير الأداء السنوي للبرنامج وفي كل تقرير قطري سنوي وفي تقرير مؤسسي سنوي عن المساهمات المرنة.	يستخدم البرنامج تقاريره السنوية (أي تقرير الأداء السنوي العالمي وكل تقرير قطري سنوي) لتسليط الضوء على نتائج المساهمات الطوعية.				

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

الالتزام	المؤشرات المحددة بالكيان	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	بيانات البرنامج لعام 2019	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023
البرامجية	و المواضيعية وإلى المساهمات القطرية البرامجية، ضمن التقارير السنوية عن نتائج أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتقارير القطرية والعالمية الخاصة بالكيانات	خط الأساس لعام 2018: لا ينطبق الهدف لعام 2020: نعم	لا يدير البرنامج أي صناديق مجمعة أو مواضيعية.					
<b>زيادة أوجه الكفاءة</b>								
11- تنفيذ أهداف الأمين العام بشأن التوحيد التشغيلي لتحقيق مكاسب الكفاءة	نسبة كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ترفع تقاريرها إلى أجهزتها الرئاسية عن مكاسب الكفاءة	خط الأساس (2017): 41 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	يبلغ البرنامج عن مكاسب الكفاءة في تقريره السنوي عن الأداء منذ عام 2015.					
	نسبة كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي وقّعت البيان الرفيع	خط الأساس (2018): 28 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	تم الإنجاز. لا تغيير عن خط الأساس.	وقّع البرنامج البيان الرفيع المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.				

## التزامات كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تحديث البرنامج في مايو/أيار 2023	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2022	تحديث البرنامج في مايو/أيار 2021	تحديث البرنامج في يونيو/حزيران 2020	بيانات البرنامج لعام 2019	خط الأساس للبرنامج لعام 2018	خطوط أساس اتفاق التمويل وأهدافه	المؤشرات المحددة بالكيان	الالتزام
							المستوى الخاص بالاعتراف المتبادل	
				تم الإنجاز. لا تغيير عن خط الأساس.	يقدم البرنامج تقارير سنوية عن تنفيذ السياسات والمعدلات المعتمدة فيه لاسترداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي من خلال خطة الإدارة.	خط الأساس (2017): 51 في المائة الهدف (2021): 100 في المائة	نسبة كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ترفع تقارير سنوية إلى أجهزتها الرئاسية عن تنفيذ السياسات والمعدلات المعتمدة فيها لاسترداد التكاليف	12- التنفيذ الكامل للسياسات والمعدلات المعتمدة لاسترداد التكاليف والإبلاغ عنها